

أثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الوطني الجزائري وتداعياتها على حوض المتوسط

The impact of the phenomenon of illegal immigration of Africans on national security in Algeria and its repercussions on the Mediterranean Basin.

عثماني حميد¹، ناصري سميرة²

¹ جامعة عباس لغرور خنشلة ، atmani.hamid@univ-khenchela.dz

² جامعة محمد خيضر بسكرة ، samira.nasri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/21

تاريخ القبول: 2024/10/07

تاريخ النشر: 2024/10/15

ملخص:

يحاول هذا المقال معالجة إشكالية تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة على أمن الجزائر باعتبارها دولة عبور كأحد التهديدات الالامائية والتحديات الأمنية الجديدة من خلال ما تفرزه هذه الهجرة غير الشرعية وهذا التدفق لآلاف الأفارقة من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، وتسعى الجزائر مع شركائها لإيجاد الآليات والحلول لهذا التحدي الأمني الذي يعتبر تهديداً من جهة وعائقاً يعرقل الشراكة الأوروبية المتوسطية في تحقيق أهدافها واتفاقاتها من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: الأمن، الهجرة، الجزائر، القرارات المتوسطية.

Abstract:

This article attempts to address the problem of the impact of African refugees on the security of Algeria as a transit country as one of the asymmetric threats and new security challenges through the political, economic and social effects of this illegal immigration and this influx of thousands of Africans.

Keywords: Security; immigration; Algeria; Mediterranean resolutions.

المؤلف المرسل: عثمانى حميد، atamnihamid888@univ-khenchela.dz

مقدمة:

يرتبط الاستقرار السياسي للدول بتحرر المواطن من الفقر والخوف في علاقة متلازمة بين الأمن و التنمية و الاستقرار السياسي، لا سيما في ظل التحولات العميقة في المفاهيم و التوجهات والقيم التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وأصبح الأمن الإنساني أولوية لدى الدول والفواعل غير الدولية تسعى لتحقيقه بكل الوسائل لبروز تهديدات أمنية جديدة عرفت بالتهديدات اللا تماثلية، تمثلت في ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وقضايا البيئة والأمراض والأوبئة وأصبحت تهدد جميع الوحدات السياسية باعتبار هذه التهديدات لا تؤمن بالحدود والأوطان من جهة، وارتباطها ببعضها البعض من جهة أخرى. وتعتبر الجزائر من الدول التي تواجه تحديات أمنية تجاه المهاجرين الأفارقة باعتبارها دولة عبور تتأثر بهذا التدفق البشري من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويزداد هذا التحدي خطورة وتهديداً في ظل الظروف الراهنة التي تعرف انتشاراً للحركات الإرهابية في الساحل الإفريقي الذي تربطه حدود طويلة مع الجزائر وكذا الجريمة المنظمة وانتشار جائحة كورونا وغيرها من الأوبئة المتنقلة عن طريق الاحتكاك والاجتماع البشري. ويزداد هذا الملف تعقداً وصعوبةً في ظل النداءات الدولية والمنظمات الحقوقية المتعاطفة مع المهاجرين، وما يزيد من الضبابية عدم وجود رؤية استشرافية واضحة تجاه هذا التهديد الأمني.

لذا سنحاول في بحثنا هذا الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الوطني الجزائري ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ماهي التحديات الأمنية المترتبة عن تواجد المهاجرين الأفارقة في الجزائر باعتبارها دولة عبور؟

2. ماهي القرارات المتوسطة تجاه ملف الهجرة غير الشرعية؟

3. ماهي الآليات والحلول الكفيلة بتسوية ملف الهجرة غير الشرعية؟

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضية الآتية:

كلما زاد تدفق المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر أدى ذلك إلى المساس بمكونات أمنها الوطني.

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث تناولنا في

المحور الأول الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، أما المحور الثاني فيتحدث عن الآثار المترتبة عن

ظاهرة الهجرة غير شرعية على دولة العبور (الجزائر) ودول الوصول (أوروبا) والمحور الأخير نتناول فيه قراءة في الآليات والقرارات المتوسطة لملف المهاجرين الأفارقة وعرض لحلول تسوية الملف.

أخو الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

1. مفهوم الهجرة غير الشرعية

عرفتها المنظمة الدولية للهجرة IOM على أنها: حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصدر والعبور والاتجاه.

أما الاتحاد الأوروبي: فيستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية ويضع المفهوم داخل الإطار العام للسياسة الأوروبية ويقصد به الدخول والبقاء غير الشرعي للدول الأعضاء¹.

من خلال ما تقدم يمكننا تقديم تعريف إجرائي للهجرة غير الشرعية بأنها: ذلك التدفق السري والدخول الغير قانوني للأشخاص لدولة ما، نتيجة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

2. أسباب الهجرة غير الشرعية:

تختلف أسباب الهجرة الغير الشرعية من سياسية إلى اقتصادية إلى اجتماعية لتتعدى إلى الأسباب الثقافية للبحث عن الحرية الفكرية وممارسة الشعائر الدينية والعقائدية ويمكن ذكر الأسباب الآتية:²

- الأسباب السياسية: تعتبر الأنظمة الشمولية والانغلاق السياسي ومصادرة الحريات وسياسة الإقصاء للعمل السياسي كأسباب سياسية تجعل الفرد يغادر بلده، ضف إلى هذا ما تعرفه دول العالم الثالث من بيروقراطية وفساد سياسي جعلت شعوبها تنتفض ضد الأنظمة الحاكمة من أجل التغيير وخلق فضاء سياسي وبيئة منفتحة كفيلة بمنح قيم المواطنة وترسيخ العدالة وإعطاء الحريات السياسية.

من خلال ما تقدم من أسباب سياسية يمكننا القول أن الإصلاح السياسي وإعطاء الشعوب الحرية في الممارسة السياسية والديمقراطية التشاركية وكذا تبني مشاريع سياسية وتنموية سيؤدي إلى الاستقرار السياسي وانعدام الحروب والنزاعات الداخلية، كما أن مبدأ التداول على السلطة وإشراك جميع النخب في الحياة السياسية سيؤدي إلى خلق بيئة سياسية مرنة وسلسة تُفضي إلى الانتقال الديمقراطي بالتالي التقليل من حدة موجة الهجرة .

- الأسباب الاقتصادية: تعرف الدول المتقدمة ارتفاعاً في معدل التنمية البشرية لما تعرفه من رعاية صحية وارتفاع مستوى التعليم أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الهجرة إليها بحثاً عن سوق العمل باعتبار الاستقرار السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاقتصادية.

يمكننا القول أنه يتعين على أنظمة وحكومات دول الجنوب القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة وتبني سياسات تنمية كفيلة بفتح ومنح فرص للشباب ومرافقتهم كأحد الاستراتيجيات الأساسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، كما أن الانفتاح الاقتصادي ودعم السوق الحرة بإعطاء الأولوية للاستثمار من خلال دعم ومرافقة وتسهيل القوانين للمستثمرين كفيل بخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل ما يؤدي إلى الرخاء والنمو الاقتصادي.

- الأسباب الثقافية: تعتبر الأسباب الثقافية عوامل مسببة للهجرة حيث يبحث المهاجر عن فضاء لنشر أفكاره وممارسة ثقافته وإبداء آرائه، ويسود الدول المتخلفة أنظمة ديكتاتورية تعمل على الإقصاء الثقافي والحرية الفكرية وفرض رقابة على التأليف والنشر والتسيير الأمني للمؤسسات الثقافية والتعليمية أدى ذلك إلى الاضطهاد والإقصاء لدور النخبة في الحياة الثقافية.

إن إعطاء الحرية الثقافية والفكرية وخلق وتوفير فضاء ثقافي حرّ سيؤدي إلى الانفتاح والتنوع الثقافي وإعطاء فرص لبروز المواهب والطاقات الفكرية التي تسعى لممارسة خصوصيتها وهويتها الثقافية مما يكفل ويضمن لها أمنها الثقافي.

- الأسباب الدينية: يستقر المهاجر في البلد الذي يجد فيه حرية لممارسة معتقده وشخصيته الدينية، وقد ورد في السنة الشريفة أن النبي ﷺ أمر السابقين الأولين في الإسلام بالهجرة إلى الحبشة خوفاً على دينهم وأنفسهم وتمكيناً من إظهار دينهم.³

3. المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية:

1- مفهوم اللجوء:

يقدم معهد القانون الدولي المنعقد في دورته لعام 1950 تعريفاً لظاهرة اللجوء على أنها تلك الحماية التي تمنحها الدولة في إقليمها أو في مكان آخر يكون تحت سيطرة أجهزتها لشخص جاء يبحث عنه.⁴

من خلال التعريف السابق يمكننا ان نعرف ظاهرة اللجوء على انها تلك الحماية القانونية للأشخاص خارج دولتهم حيث يلجئون إلى دول أخرى نتيجة أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو انتهاك لحقوقهم وحرّياتهم.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص الفرق بين المهاجر واللاجئ فيما يلي:⁵

- المهاجر اختار بمحض إرادته العيش خارج بلده الأصلي بينما اللاجئ اضطر إلى مغادرة بلده نتيجة أسباب متعددة تهدد حياته.

- المهاجر غادر بلده طواعيةً للبحث عن فرص حياة أفضل وفي حال قرر العودة إلى وطنه يبقى متمتعاً بحماية حكومته، أما اللاجئ فقد هرب بسبب خوفه من التعرض للاضطهاد لذلك فهو لا يرغب في العودة إلى وطنه لأنه لا يتمتع بالحماية في ظل الظروف السائدة التي غادر لأجلها بلده الأصلي.

- المهاجر يترك بلده الأصلي للأسباب الاقتصادية أو غيرها من الأسباب التي لا يشملها التعريف المحدد للاجئ في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

- يشتركان في أنه يجب في حقهما المعاملة الإنسانية وحماية كرامتهم وعدم معاملتهم بالعنف والسجن الاحتجاز والترحيل التعسفي والقتل وفقاً لما تنص به مبادئ حقوق الإنسان وما تمليه المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تحمي كرامة الإنسان وتحفظ حقوقه.

2- مفهوم الأمن: (من المفهوم التقليدي إلى التوجه الجديد).

يُعد الأمن من المواضيع الجوهرية والحساسة في ميدان العلاقات الدولية، فبعد نهاية الحرب الباردة تغير مفهوم الأمن من طابعه التقليدي ليتلاءم مع الظروف والمستجدات التي سادت البيئة العالمية، إذ أنّ هذا التحول في مفهوم الأمن جاء تبعاً للتغير في طبيعة التهديدات التي ميّزت الساحة العالمية وارتبطت بالإنسان كوحدة تحليل بدلا عن الدولة.

وفي هذا الصدد يعرف بوث وويلز الأمن بأنه: لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه وبتحقيق ذلك إذا نظر للأمن على أنه عملية تحرر.

ويعرفه كذلك باري بوزان بأنه في حالة الأمن يكون النقاش دائراً على السعي للتحرر من التهديد أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإنّ الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي.⁶

وفي مفهومه الجديد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994 سبعة أبعاد رئيسية للأمن الإنساني: فردي، سياسي، مجتمعي، اقتصادي، غذائي، بيئي وصحي.⁷ من خلال ما تقدم يمكن إعطاء تعريف إجرائي للأمن على أنه: ذلك الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والتنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي الذي يجب أن تحققه الدولة.

المحور الثاني: الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية على دولة العبور (الجزائر) وعلى دول الوصول (أوروبا)

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية ذو أهمية وقيمة للدولة الجزائرية كونه يحمل تحديات أمنية باعتبار الجزائر دولة عبور.

أولاً: التحديات التي تواجه الجزائر باعتبارها دولة عبور:

1- التحديات الأمنية: يفرض تواجد المهاجرين الأفارقة في الجزائر تحديات أمنية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعلى المستوى السياسي يمكن ذكر نقطتين رئيسيتين:

- الوضع الأمني في الساحل الإفريقي الذي يتميز بوجود أخطر التنظيمات الإرهابية التي وجدت في المنطقة ملاذاً آمناً وفضاء خصباً لممارسة نشاطاتها، حيث استقطبت المنطقة نتيجة الفراغ الأمني أخطر التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي المنتشر في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي والذي أصبح يعرف باسم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، كما ينشط في منطقة الساحل مجموعات إرهابية كحركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا (MOJWA)، وتنظيم بوكو حرام في الجهة الشمالية الشرقية من نيجيريا والذي يعتبر أحد التنظيمات المؤثرة على الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، كما تشهد المنطقة وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نتيجة الهزائم المتتالية التي لحقت به في سوريا والعراق.⁸ حيث تسعى هذه التنظيمات الإرهابية إلى القيام بعمليات تفجير وخطف الرعايا الأجانب فعلى سبيل المثال تم اختطاف 32 سائحاً أوروبياً في جنوب الجزائر عام 2003 ويذكر مدير معهد بوتوما أن عدد الهجمات الإرهابية المنفذة شهد ارتفاعاً من 44 عام 2004 إلى 144 عام 2012، كما يعرف الساحل الإفريقي تنامياً لظاهرة الجريمة المنظمة من الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات التي تمثل نسبة 8% من نسبة التجارة العالمية وكذا تهريب الأسلحة، فحسب برنامج الأمم

المتحدة للتنمية (PNUD) يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا ويجوي الساحل الإفريقي حوالي 100 ألف كلاشينكوف، كما تشير بعض الإحصائيات السنوية لقيمة التجارة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بين 7 و10 مليار دولار تتم عبر قنوات السوق السوداء في الدول الإفريقية وبصفة أكبر في دول الساحل⁹، كما أن 80 % من الأسلحة الموجودة سببها ومصدرها بؤر الصراعات في إفريقيا.¹⁰

وتستغل هذه التنظيمات الإرهابية ورقة المهاجرين الأفارقة لدخول الجزائر لصعوبة التعرف على عناصر الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي ستتسلل إلى الجزائر تحت مسميات وغطاء المهاجرين الأفارقة والذين يحضون بالتعاطف الإنساني ودعوات المنظمات الإنسانية والدولية لحماية حقوقهم حيث ستجد هذه الحركات الإرهابية سلاسة ومرونة في دخول الجزائر، ويعتبر الهجوم الإرهابي لتبغنتورين خير مثال على ذلك حيث اندست العناصر المسلحة المنفذة للهجوم في ثوب مهاجرين أفارقة، صعوبة التكيف والتعاطي مع التهديدات الأمنية الجديدة التي تتميز بالتعقد والترابط وسرعة الانتشار فلاحتمالات واردة لتوظيف ورقة المهاجرين الأفارقة من طرف هذه التنظيمات لتنفيذ أهدافها¹¹. كما يُعتبر الهجوم الإرهابي بحاسي "تيريرين" والذي استهدف ضابطاً وعريفاً من القوات الجزائرية كحدثين بارزين يجعلنا نؤكد هذه الاحتمالات ونربط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة.¹²

إنَّ الفراغ الأمني الذي تعاني منه منطقة الساحل الإفريقي نتيجة الاضطرابات الداخلية لهشاشة وضعف الحكومات والدول، إذ تعتبر مشكلة بناء الدولة أكبر تحد في إفريقيا الذي أفرز انفلاتاً أمنياً وغياباً للاستقرار السياسي.¹³

إنَّ التغير الجديد في مفهوم الأمن وارتباطه بالتهديدات الالاماثلية يفرض على الجزائر إعادة مراجعة استراتيجيتها الأمنية وتوسيعها، إضافة إلى الجانب الأمني والعسكري وتشديده، على الجزائر أنَّ تولي أهمية للجانب الاقتصادي والتنموي لدول المصدر لارتباط الأمن بالتنمية. كما يتعين على الجزائر مرافقة هذه الدول لإصلاح سياسي وتبني أنظمة ديمقراطية تكفل لشعوبها التعبير عن آرائها وتمثيل نفسها، كما يتوجب التعاون الأمني والتنسيق الاستخباراتي لمكافحة التحديات الأمنية على الحدود الوطنية.

2- الآثار الاقتصادية لتواجد المهاجرين الأفارقة بالجزائر:

من الآثار الاقتصادية التي تترتب على تواجد المهاجرين الأفارقة بالجزائر باعتبارها منطقة عبور منافسة اليد العاملة الوطنية، حيث يقبل الأفارقة العمل في كل المهن وبأجور متدنية مما يزيد من رفع مستوى البطالة لدى الشباب الجزائري إضافة إلى تهريبهم للعملة الصعبة الذي له أثر سلبي على الاقتصاد الوطني، وكذا تكاليف الرعاية الصحية التي تقدمها الدولة الجزائرية للمهاجرين الأفارقة.¹⁴

إنّ تنمية المناطق الحدودية وجعلها مناطق تبادل حرّ، إضافة إلى شق الطرقات نحو دول المصدر وتبني مشاريع استثمارية في هذه الدول كمشروع الطريق العابر للصحراء والذي يُعتبر أول مشروع إفريقي يهدف إلى تحقيق التنمية في الدول الإفريقية وتسهيل العمليات التجارية باعتباره يربط بين ستة دول هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، التشاد ونيجيريا¹⁵، كفيل بتحقيق الرفاه الاجتماعي لشعوب المصدر واستقرارها.

3- الآثار الاجتماعية:

تعتبر الثوابت الوطنية ووحدة المرجعية الدينية دعائم للانسجام الاجتماعي، الذي هو أساس الاستقرار السياسي، ويتأثر المجتمع الجزائري بوجود المهاجرين الأفارقة من خلال إدخال طقوس وعادات كالتسول والسحر والشعوذة، وبيع المخدرات وتزوير الوثائق والعملة، والتي تؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للأمة، كما أن اختلاف الدين واللغة يؤدي إلى التأثير على الهوية من خلال إيجاد طوائف عرقية ودينية وأقليات لها خصوصيات ينتج عنه تهديد للهوية الوطنية وكسر للروابط الاجتماعية للأمة.¹⁶

إن دخول المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر يؤدي إلى حدوث أزمة هوية وصعوبة اندماج داخل المجتمع الجزائري من خلال وجود أقليات لها خصوصياتها الثقافية والاجتماعية والدينية تسعى لممارستها وتعمل على حمايتها ما يؤثر على التماسك الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وعليه يتعين على الدولة الجزائرية مكافحة جميع العادات والطقوس الفاسدة والدخيلة عن قيم المجتمع وانتماءه الديني والحضاري وكذا حماية جميع الثوابت الوطنية كالدين واللغة والموروث الثقافي حفاظاً على كيان المجتمع وتماسكه.

4- الآثار الصحية لتواجد المهاجرين الأفارقة بالجزائر:

يذكر أطباء الصحة العسكرية الجزائرية أمراضاً خطيرة ينقلها المهاجر الإفريقي كالمالاريا والسيدا والكبد الوبائي، وازداد الوضع خطورة في ظل اجتياح فيروس كورونا العالم، وانتقاله بفعل العامل البشري مما يضع الجزائر أمام تهديد جديد وهو الأمراض والأوبئة، تتعلق بالبعد الصحي الذي هو أحد أبعاد الأمن

الإنساني.¹⁷ يتعين على الجزائر فرض رقابة على تنقلات المهاجرين، وإنشاء مراكز عزل تفاديا لانتقال الأمراض والأوبئة وكذا المرافقة الميدانية والرعاية الاجتماعية لهم.

ثانيا: الآثار المترتبة عن وصول المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا (باعتبارها دولة مصب):

فرضت السياسات الأوروبية إجراءات صارمة وتنسيقاً أمنياً مشدداً على حدودها خوفاً من وصول المهاجرين الأفارقة، ويعتبر الحدثان البارزان الأمنيان هجمات 11 سبتمبر 2001. وأحداث الربيع العربي 2011 نقطة تحول في اعتبار قضية الهجرة غير الشرعية قضية أمنية ترتبط بالإرهاب:

1- في المجال السياسي والأمني:

شهدت كل من تونس وليبيا انطلاقة من 2011 أحداثاً سياسية و حراكاً مجتمعياً على الأنظمة الحاكمة في تسيير الدولة نجحت في إسقاط النظام التسلسلي وفتح الباب أمام الانتقال الديمقراطي بهدف بناء مؤسسات وأنظمة ديمقراطية، هذا الحراك جاء نتيجة لخلفيات اجتماعية وثقافية وسياسية ميزت البلدين كانت هي الدافع لمحاولة التحديث وعلى ضوءها كانت إفرازات ونتائج كان أبرزها ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وهو ما أحدث استنفاراً أمنياً في الاتحاد الأوروبي وخاصة دول الأعضاء المطلة على البحر المتوسط بحكم الارتباط الجغرافي حيث اعتبر الاتحاد الأوروبي ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحدياً أمنياً مباشراً للأمن القومي نظراً لارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة لاسيما بعد سقوط نظام بن علي والقذافي والذان يعتبران صمام أمان وجدار عزل للاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية.¹⁸

لم تغب عن أذهان الأوروبيين أحداث 11 سبتمبر 2001 وزاد تخوفهم نتيجة أحداث الربيع العربي 2011 خصوصاً بعد تبنيهم مقاربة الأمن المجتمعي. حيث أدرك الاتحاد الأوروبي حجم التحدي الذي يفرضه ملف الهجرة غير الشرعية واستعصاء إيجاد حلول لها من طرف المجتمع الدولي، حيث صرح الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" في هذا الصدد عند تلقيه تقريراً صادراً عن اللجنة الدولية يشير إلى فشل المجتمع الدولي في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية: "إنَّ الهجرة تمثل أحد التحديات في القرن الواحد والعشرين".¹⁹

من الجهة السياسية يعتبر ملف الهجرة غير الشرعية أحد الملفات المعقدة والحساسة بين دول الاتحاد الأوروبي يصعب حلها كل دولة تريد حماية كيانها وحراسة حدودها، ووظف الملف لتحقيق أهداف

سياسية، فتركيا التي رفضت كعضو في الاتحاد الأوروبي لأسباب تاريخية ودينية تسعى للضغط من خلال فتح حدودها مع اليونان أمام المهاجرين للدخول إلى دول الاتحاد، في حين طالبت دول أخرى بتقاسم الأعباء كالترحيل و الإيواء و الإدماج وكذا الحماية القانونية التي ينص عليها القانون الدولي، فمثلا إيطاليا ولقربها الجغرافي من دول جنوب المتوسط وسهولة الوصول إليها، واستقبالها لآلاف من المهاجرين تعتبر من الدول المتضررة من هذه الظاهرة .

إنَّ أحداث الربيع العربي 2011 تعتبر نقطة تحول في العلاقات المتوسطية كشفت عن عجز دول ضفتي المتوسط في التعاطي والتكيف مع ملف الهجرة، ويمكن تلخيص سياسات الاتحاد الأوروبي نحو ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد 2011 في النقاط الآتية:²⁰

- تبني الاتحاد الأوروبي آليات واستراتيجيات جديدة لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية كتعليق العمل باتفاقية شنغن.

- سنّ قوانين أكثر صرامة وتأمين الحدود، وتقديم مساعدات لدول جنوب المتوسط.

-بانت ظاهرة الهجرة غير الشرعية موضوعاً للخطاب العام عند مخاطبة الجماهير الأوروبية بإضفاء طابع الأمانة.

- اعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديداً مباشراً للأمن القومي الأوروبي.

إن على دول الاتحاد الأوروبي تقاسم الأعباء وتحمل المسؤولية ومرافقة دول جنوب المتوسط في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والتنموية كبديل عن المقاربة الأمنية التي فشلت في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2- في المجال الاقتصادي: تمثل نسبة الشباب الأعلى نسبة من المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، ويتأثر الجانب الاقتصادي الأوروبي إيجابياً بدعم سوق العمل الأوروبية باليد العاملة الشابة الرخيصة التي ترضى بالعمل في جميع الوظائف وبأدنى الأجور، ومن جهة أخرى سينافس المهاجر الإفريقي المواطن الأوروبي في سوق العمل، وفي حالة إدماج المهاجرين غير الشرعيين سيستفيد هؤلاء من الحقوق الاجتماعية مما يكلف دول المصعب مصاريف باهظة.

ويمكن تلخيص تأثير المهاجرين الأفارقة على الجانب الاقتصادي الأوروبي بالتركيز على عنصرين:²¹

-تأثير الهجرة على سوق العمل والرواتب.

-تأثير الهجرة على الجانب المالي للدولة.

وفي المقابل هناك تيار آخر في أوروبا يحذر من مغبة ترحيل وطرد المهاجرين وينظر إليهم بلغة الاقتصاد فحسب تقرير لأحد جمعيات رجال الأعمال والصناعة في أوروبا إلى المفوضية الأوروبية في بروكسل حذرت من طرد المهاجرين وذكرت بدورهم في تحريك وتنشيط الاقتصاد الأوروبي.

يعتمد الاتحاد الأوروبي إلى استغلال المهاجرين الأفارقة في المهن الشاقة مما يتنافى وحقوق الإنسان إذ جعلت الدول الأوروبية من دول جنوب المتوسط سوقاً لجلب الطاقات الشابة وتهجير الأدمغة من بلدانها وبناء اقتصادها على عاتق دول الضفة الجنوبية للمتوسط لسد الفراغ بعنصر الشباب الإفريقي الذي تعاني منه أوروبا العجوز.

3- في المجال الاجتماعي: يتخوف الأوروبيون من ظاهرة الهجرة لتصورهم وإدراكهم لخطر حدوث أزمة هوية وصعوبة اندماج وظهور النزاعات الإثنية والعرقية التي يحملها المهاجرون الأفارقة إلى أوروبا تتأكد هذه الرؤية عندما تبني المجتمع الأوروبي منظور "الأمن المجتمعي"، حيث يتعلق هذا المفهوم حسب باري بوزان وأوليفر فيما يتعلق بالهجرة الدولية إلى الطرق التي يرى فيها أفراد الدولة هويتهم الثقافية أو اللغوية أو الدينية أو القومية مهددة من طرف المهاجرين.²² لهذا تجد الدول الأوروبية ترفض استقبال المهاجرين وتسعى لطردهم وإعادة تم قسراً أو طوعاً إلى بلدانهم كما يتضح ذلك جلياً في السيناريو الإيطالي حيث بلغ عدد المطرودين منها حوالي 7981 مهاجراً خلال عام 2018 من بينهم 6820 طردوا قسراً و1161 مهاجراً تم إعادة تم طوعياً إلى بلدانهم بمعدل 18 عملية طرد في اليوم أغلبهم من دول إفريقية حسب تقرير الهجرة واللاجئين الصادر عن وزارة الداخلية في منتصف جانفي 2018.²³ يعتبر الأمن المجتمعي أحد أبعاد الأمن الإنساني إذ يتعلق هذا الأخير بالقيم السائدة في المجتمع من عادات وتقاليد وثقافة يميزها عن باقي المجتمعات لهذا سعت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لمنع المهاجرين الأفارقة من الوصول إلى أراضيها خوفاً على خصوصية وكيان المجتمع الأوروبي وتمزيق نسيجه الاجتماعي لما سيحدثه دخول المهاجرين الأفارقة من نشوء أقليات دينية وعرقية لها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية يؤثر على التماسك الاجتماعي للمجتمع الأوروبي لاسيما بعد أحداث الربيع العربي لعام 2011 والتي شهدت ارتفاعاً لظاهرة الهجرة نحو الشمال.

4- الجانب الصحي: دخول المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا يفرض تهديداً أمنياً جديداً وهو تهديد للأمن الصحي الأوروبي باعتبار هؤلاء المهاجرين ينقلون الأوبئة والأمراض، ويزداد الوضع خطورة في ظل جائحة

كورونا التي عجز الطب عن الوصول إلى لقاح ناجع لها وبعد البعد الصحي في ظل هذا الوباء أولى الأولويات التي تهدد أوروبا التي شهدت غلقاً للحدود بين دول الاتحاد ومنعت وصول المساعدات فيما بينها، كل دولة تنأى بنفسها فمن باب أولى أن تمنع دخول المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا باعتبارهم العامل البشري الناقل الأساسي للفيروس.²⁴

المحور الثالث: قراءة في الآليات والقرارات المتوسطة ملف الهجرة غير الشرعية وعرض لحلول تسوية الملف

أصبح التعاون بين الدول أكثر من ضرورة سواءً باعتبارها دول مصدر أو دول مصب، والملاحظ في القرارات والمؤتمرات المتوسطة أنها كانت في بدايتها على شكل تعاون اقتصادي وبشكل جماعي، وانطلاقاً من أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر نقطة تحول في ملف الهجرة، حيث تحولت إلى قضية أمنية مرتبطة بظاهرة الإرهاب فصار الأوروبيون يصفون عليها طابع الأمانة عند مخاطبة الجماهير. وزاد تخوفهم أكثر مع أحداث الربيع العربي 2011 حيث تحولت سياسات التعاون المتوسطي إلى أمنية ثنائية تركز على أمن الحدود، وحماية الدول لشواطئها، ويمكن ذكر سببين رئيسيين لتوسيع التعاون المتوسطي في مكافحة الهجرة غير شرعية:²⁵

أولاً: عجز الدول بإمكاناتها الفردية المحدودة عن مكافحة الهجرة غير الشرعية وإيقاف هذا التدفق البشري الذي عرف انفجاراً وزيادة لاسيما بعد 2011.

ثانياً: الاتحاد و التعاون بين الدول الأوروبية أصبح حتمية لا بد منها، فالتحولات التي طرأت على النسق الدولي في نهاية الثمانينات بنهاية الحرب الباردة وانحيار جدار برلين 1989 وتصعد المعسكر الشرقي، كان الشعور الذي أرخى سداله في تلك الحقبة على المجتمع الغربي بأن قيم الديمقراطية الغربية والشعارات التي كان يتغنى بها الغرب كالعدل والحرية والمساواة والإخاء حان وقتها ولا مراء فيها، زامن ذلك إصدار فرانسيس فوكوياما كتابه "نهاية التاريخ و الإنسان الأخير" حيث قرر أن هزيمة الاشتراكية ترمز إلى عولمة الديمقراطية الغربية الحرة.²⁶

كان إدراج ملف الهجرة ضمن القرارات المتوسطة بشكل صريح في قمة تونس 2003، والتركيز فيه على ضرورة تبادل المعلومات والتنسيق الأمني لمكافحة الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب وتقوية أجهزة المراقبة ورغم عقد مؤتمر برشلونة لعام 1995 الذي ركز في قراراته على التعاون الاجتماعي والسياسي بين دول ضفتي المتوسط ظاهراً، إلا أنه كان هدفه الباطني تأمين الحدود الأوروبية.²⁷

1. أهم الآليات والقرارات المتوسطة لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

- اتفاقية شنغن 1985 التي أصبحت سارية المفعول 1995: ويتم وفق هذه الاتفاقية تبادل المعلومة الشخصية وفق ما يسمى "نظام شنغن المعلوماتي" وقد ساعد كثيرا في الحد من الهجرة غير الشرعية.

- الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود "فرونتكس": وهي عبارة عن وكالة سخرت لها الدول الأوروبية امكانيات ووسائل من طائرات وبواخر وأجهزة ومعدات، حيث تقوم بحراسة الحدود الأوروبية والتعاون مع دول المعبر والمصدر من أجل إعادة المهاجرين غير الشرعيين عبر اتفاقيات أمنية.

- مبادرة 5+5 بتونس عام 2002: هي عبارة عن آلية للتعاون الأمني والتنسيق بين الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية.²⁸

انحصرت القرارات المتوسطة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في شكل مساعدات واتفاقيات أمنية بين ضفتي المتوسط تناولت تبادل المعلومات وتوفير الوسائل والإمكانيات لتأمين الحدود استعصى عليها التعاطي مع الظاهرة والتحكم فيها بدليل زيادة نسبة الهجرة على دول العبور والوصول حيث يمكن أن نذكر في هذا السياق حسب الإحصائيات وصول حوالي 331 ألف مهاجر غير شرعي الحدود غير النظامية الأوروبية سنة 2022 مسجلين ارتفاعاً قدره 66٪ عن سنة 2021، في حين عبر نحو 148 ألف البحر في سنة 2021 بزيادة قدرها 29٪ عن سنة 2021، بينما بلغ عدد من قطع الحدود البرية الأوروبية نحو 183 ألفاً بزيادة قدرها 110٪ عن سنة 2021.²⁹

2. جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تبنت الجزائر إستراتيجية لمواجهة الظاهرة شملت سنّ قوانين ضد الأشخاص الذين يدخلون الجزائر بطريقة غير شرعية، وفرضت عقوبات مشددة على المخططين والمساعدين لعملية الهجرة غير الشرعية استناداً للمادة 303 مكرر 31 من قانون الإجراءات الجزائية حيث تصل العقوبة إلى الحبس من خمسة إلى عشرة سنوات وغرامة مالية بين 500000 إلى 1000000 دج، كما عملت الجزائر على تنفيذ بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة³⁰، ودخلت في اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية لتأمين الحدود والشواطئ، كما شملت الإستراتيجية تعاوناً موسعاً مع دول شمال المتوسط، إضافة إلى هذا عملت على تأمين الحدود باعتبار الجزائر تتبنى في عقيدتها الأمنية مكافحة الإرهاب كأولى الأولويات.³¹

وتسعى الجزائر إلى جعل دول المصدر بلداناً آمنة من خلال المساعدات المقدمة للدول الإفريقية لتحقيق التنمية، ومنه استتباب الأمن في هذه المناطق، ويمكن إجمال الجهود الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية فيما يلي:³²

- الآلية القانونية:

إصدار قوانين صارمة تبين وضع الأشخاص الذين يدخلون الجزائر، كما بينت شروط دخول الأجانب وتنقلاتهم واشتراط وثيقة السفر تستظهر عند مراكز العبور والنقاط المتقدمة لحراس الحدود. كما بين القانون حالات التعامل مع اللاجئين السياسيين والأجانب الموجودين في الجزائر بطريقة غير شرعية وطرق الترحيل، ولم ينس المعاملة الإنسانية وحفظ كرامة المهاجر.

- الآلية الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

فرضت التداعيات الأمنية الأخيرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية تبني الجزائر إستراتيجية أمنية مشددة، تركزت على تكثيف حراسة الحدود وتأمينها وإنشاء نقاط مراكز متقدمة للتفتيش والمراقبة، حيث أنشأت فرقاً مختصة لحراسة الحدود كفرقة (G.G.F) التابعة لجهاز الدرك الوطني، وكذا حراسة الشواطئ المخولة للقوات البحرية الجزائرية، إضافة إلى مراقبة المجال الجوي من طرف القوات الجوية الجزائرية، وإنشاء شرطة الحدود المراقبة للأشخاص الذين يدخلون ويخرجون من التراب الوطني.³³

- الاتفاقيات الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية كالتوقيع على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وسعت الجزائر إلى تنظيم اجتماع إفريقي حول الهجرة والتنمية، حيث تناول سبل تعزيز آليات التنسيق والتعاون في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.

كما وقعت الجزائر مع إيطاليا اتفاقية تنظم ترحيل الجزائريين المتواجدين على الأراضي الإيطالية بطريقة غير شرعية.³⁴

- التعاون الجزائري الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

وقعت الجزائر على المؤتمر الوزاري ببرشلونة عام 1995 للتعاون الأوروبي، ووقعت كذلك على مبادرة 5+5 لضفتي المتوسط.³⁵

3. قراءة تقييمية للجهود الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وعرض للحلول:

تنوعت آليات الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، بداية بالعملية القانونية والتشريعية من خلال فرض وسنّ قوانين تجرم الهجرة، مروراً بمعاينة الأشخاص الذين يدخلون أو يخرجون من التراب الوطني، أو ينظمون شبكات للهجرة غير الشرعية، ثم تبنت الجزائر كذلك الخيار الأمني من خلال تكثيف الحراسة وتشديدها على الحدود، يضاف إلى هذا انضمام الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتوقيعها على بروتوكولات تعاون وتنسيق أمني في مواجهة الظاهرة.³⁶

وتبقى هذه الإجراءات غير مجدية، بدليل زيادة تدفق المهاجرين الأفارقة على الحدود الجزائرية للاعتبارات الآتية:³⁷

- طول و شساعة الحدود الوطنية الجزائرية مما يصعب عملية التحكم فيها.
- عدم وجود تنسيق أمني مشترك بين الجزائر وشركائها في حوض المتوسط.
- عدم وجود اتفاق جماعي واضح يبين آليات وطرق التعامل مع ملف الهجرة.

4. الحلول المقترحة لتسوية ملف الهجرة غير الشرعية:

- يتعين على الجزائر التركيز على الجانب التنموي لدول المصدر، واعتماد مقاربة ربط الأمن بالتنمية.
- كما يجب على الجزائر مرافقة دول المصدر في إصلاحها السياسي، من خلال إعطاء حرية للشعوب، وتبني أنظمة ديمقراطية.
- الاقتداء بالنماذج الناجحة للديمقراطيات الجديدة في إفريقيا كجنوب إفريقيا ورواندا وبورندي.

الخاتمة:

من خلال ما قيل سابقا في موضوع الهجرة غير الشرعية يمكننا فهم حجم تأثير المهاجرين الأفارقة على الجانب الأمني الجزائري باعتبارها دولة عبور وكذا على دول المصب (أوروبا). ما زاد من استعصاء هذه الظاهرة ارتباطها بتهديدات أمنية أخرى كصعوبة حصرها في رقعة جغرافية معينة، حيث افرز تدفق الآلاف من المهاجرين على الجزائر آثارا سياسية واقتصادية واجتماعية تعدت تأثيراتها إلى دول المصب، حاول الاتحاد الأوروبي مع شركائه في الضفة الجنوبية من المتوسط التنسيق والتعاون لمكافحة هذه الظاهرة ارتكزت على الجانب الأمني وأهملت الجانب التنموي والإنساني، فشلت هذه الآليات والقرارات في إدارة هذا الملف لاختلاف الرؤى والمصالح والأهداف.

- ستمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية التحدي الأكبر للدول في المستقبل وستمثل جوهر الأمن والعنصر الأساسي في الدراسات الأمنية للاعتبارات الآتية:
- لارتباطها بالإرهاب والجريمة المنظمة.
 - يزداد هذا التحدي خطورةً في زمن كورونا و التحورات الجديدة لهذا الفيروس الذي وقفت الدول عاجزة عن الحد من انتشاره مما سيجعل دول الاتحاد الأوروبي يشدد أكثر في القوانين وإجراءات مكافحة الهجرة.
 - ما تفرزه الظاهرة من أزمة في الهوية ومشكلة في الاندماج داخل المجتمع الأوروبي سيؤثر على التماسك الاجتماعي والبعد الثقافي الأوروبي مما سينتج عنه وجود أقليات تطالب بحقوقها تحت الغطاء الدولي والضغط على حكومات الاتحاد الأوروبي لتحسين وإصلاح قانون الهجرة.
 - ستتزايد الهجرة إلى أوروبا للتباين الكبير واتساع الفجوة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفشل أنظمة الحكم في هذه الدول لتحقيق آمال وتطلعات شعوبها.

الهوامش:

- ¹ عادل زقاع، سميرة سليمان، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمنه قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، العدد 8، 2001، ص 91.
- ² بنخوش صبيحة، "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا "الجزائر نموذجاً"، مجلة الدراسات الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 293.
- ³ محمد بن السعيد رسلان، الهجرة غير الشرعية والحفاظ على الأنفس، قسم الدعوة الإسلامية، 2020، ص 25.
- ⁴ هشام بشير الموسوم، ظاهرتا اللجوء والهجرة غير الشرعية، دراسة في النشأة والأسباب والآثار، مجلة البحوث المالية و التجارية (jsst)، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة بني سويف، مج 18، ع 4، ج 1، مصر، 2017، ص 175.
- ⁵ المرجع نفسه، ص 185.
- ⁶ محمد مجدان، "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29 الجزء الثاني، 2016، ص 63.

- ⁷ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 17-18.
- ⁸ خالد بشكيك، "التحديات الـلا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، قسم الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 06، جوان 2018، ص ص 218-220.
- ⁹ يونس غالمي، الوضع الأمني في دول الساحل الإفريقي وتأثيره على الجزائر (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017-2018، ص 48.
- ¹⁰ الخضر عبد الباقي مُجّد، منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: نحو منظور أمني مستدام، تريندز للبحوث والاستشارات، متحصل عليه عبر الرابط: <https://bit.ly/3xxbO2P>، بتاريخ: 20 فيفري 2023.
- ¹¹ إدريس عطية، الإرهاب يلبس ثوب المهاجرين في الجنوب الجزائري، معضلة التهديدات الهجينة، جريدة الشعب 2019، متحصل عليه عبر الرابط: <http://www.ech.chaab.com> بتاريخ: 2023/01/15 الساعة: 20:15.
- ¹² بلخير نجية، "تحديات الهجرة غير الشرعية في الجزائر بين الأمن الإنساني للمهاجرين والأمن القومي"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5 العدد 2، 2021، ص ص 353-354.
- ¹³ الطيب بروال، الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2019، ص 94.
- ¹⁴ زهر بوراضي، مُجّد بوعليت، "أثار الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص 269.
- ¹⁵ برايح حمزة، "الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الـلا تماثلية في منطقة الساحل"، مجلة الأستاذ الباحث، المركز الجامعي بربكة، العدد 06، 2017، ص 266.
- ¹⁶ زهر بوراضي، مُجّد بوعليت، المرجع السابق، ص 269.
- ¹⁷ بلقاسم حوام، الهلال الأحمر يغلق مراكز الاستقبال وأطباء يحذرون من عدوى الأمراض الأفارقة يغزون الشوارع، مجلة الشروق، متحصل عليه عبر الرابط: <https://bit.ly/3lN6gP2> بتاريخ: 2023/02/04.

- ¹⁸ ريمة مرزوق، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، مجلة الدراسات الحقوقية كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 3، 2020، ص 57.
- ¹⁹ عليّ الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة المغربية، 2007، ص ص 125-126.
- ²⁰ عليّ بلعربي، "أمنته الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي، دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص ص 877-878.
- ²¹ المرجع نفسه، ص ص 881-882.
- ²² المرجع نفسه، ص ص 881-882.
- ²³ عبد المجيد الفرجي، طرد المهاجرين من إيطاليا... تصاعد الترحيل القسري في عهد حكومة اليمين، العربي الجديد، متحصل عليه عبر الرابط: <https://bit.ly/3lQe2aW> بتاريخ: 2023/02/15.
- ²⁴ محمد بوبوش، "تداعيات أزمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي"، مجلة حمورابي، جامعة محمد الأول، وجدة، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء ربيع 2020، ص 49.
- ²⁵ ريمة مرزوق، مرجع سابق، ص 53.
- ²⁶ بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي، رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص 30-31.
- ²⁷ خديجة حجاج، عبد العزيز بن زادي، "استراتيجيات ضفتي المتوسط للحد من الهجرة السرية"، مجلة التراث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد العاشر، العدد 1، 2020، ص 284.
- ²⁸ بن يحيى عتيقة، "الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص ص 466-467.
- ²⁹ إبراهيم شادي، الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية، مركز الجزيرة للدراسات 04 سبتمبر 2023، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732>

- ³⁰ فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص ص 167-168.
- ³¹ فيروز مزباني، "العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، مجلد 07، العدد 02، ص 547.
- ³² نوال بوكورو، "مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الاتفاقيات الدولية، والتشريعات الوطنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص ص 398-400.
- ³³ بوحادة سارة، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 01، 2020، ص ص 149-150.
- ³⁴ خديجة حجاج، عبد العزيز بن زادي، مرجع سابق، ص 291.
- ³⁵ المرجع نفسه، ص 291.
- ³⁶ محمد مجدان، مرجع سابق، ص ص 69-70.
- ³⁷ محمد بوزينة امنة، "جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الميزان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 03، ص 118.